



NO:.....

قطاع الرقابة على البنوكالتاريخ : ٢٠٠٩/١٠/١
الرقم :**منشور دوري رقم (٥) لسنة ٢٠٠٩****إدارة مخاطر السيولة****أولاً- إنشاء وتطوير هيكلية لإدارة مخاطر السيولة**

١- على كل بنك إتباع سياسة ملائمة لإدارة السيولة اليومية لديه وتعريف عناصرها والإبلاغ عنها لكافة المستويات الإدارية على أن تتضمن ما يلي :-

أ- الأهداف الكمية كتحديد حد أدنى لنسب السيولة بكل عملة يتعامل بها البنك .

ب- أهداف نوعية تتعلق بضرورة المحافظة على القوة المالية والقدرة على تحمل الظروف الطارئة والعوامل الضاغطة .

ج- الأساليب الواجب إتباعها لإدارة السيولة بالعملات الرئيسية والبلدان التي يمكن التعامل معها

د- السبل التي يلجأ إليها البنك عند توقع حصول أزمات سيولة مؤقتة أو طويلة الأمد .

كما يتوجب على الإدارة العامة في البنك والأشخاص المعنيين أن يكونوا على دراية وعلم تام بالآثار التي ترتبها المخاطر الأخرى كمخاطر الإتoman ، ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل على سياسة البنك المتعلقة بإدارة السيولة وعلى التدفقات النقدية المتوقعة للأموال .

٢- يجب على مجلس إدارة البنك أن يصادق على سياسة إدارة مخاطر السيولة التي تضعها إدارة البنك وتعتبر من مسؤوليته التأكد من أن الإدارة تقوم باتخاذ الإجراءات المناسبة لمتابعة ومراقبة هذه المخاطر ، كما يتوجب عليه أن يكون على علم ودرأية بوضع السيولة في البنك وأن يبلغ بصورة فورية في حال حصول أية تغيرات هامة في هذا الوضع أو في مستويات السيولة المتوقعة .

ويتطلب ذلك ضرورة وجود مراقبة مستمرة لأية تركزات في عناصر السيولة ومتابعة التغيرات الهامة التي قد تطرأ عليها إضافة إلى مراجعة خطط الطوارئ الموضوعة لمعالجة أزمات السيولة .



قطاع الرقابة على البنك

NO:.....

التاريخ : ٢٠٠٩/١٠/٠١ م
الرقم :

٣- على كل بنك أن يكون لديه جهة محددة مختصة تعمل على متابعة تنفيذ سياسة وأهداف السيولة، مما يفرض على الإدارة العامة للبنك أن تحرص على التأكد من أن مسألة السيولة يتم إدارتها بفعالية ومن أن هناك إجراءات مناسبة قد وضعت لمراقبة مخاطر السيولة والحد منها.

إن ذلك يتطلب ضرورة منح الصلاحيات والمسؤوليات لبعض المستويات الإدارية في البنك لوضع سياسة السيولة ومراجعتها واتخاذ القرارات بشأنها عند الضرورة في انتظار المصادقة عليها في ما بعد من قبل مجلس الإدارة . هذه المستويات من الممكن إن تكون الإدارة العامة أو لجنة إدارة الأصول والخصوص أو إدارة المخاطر وأيا تكن هذه الجهة ، فإن إدارة السيولة تتطلب اتخاذ الإجراءات التالية :

- أ- مراجعة سياسة السيولة وتفعيتها وجعلها ملائمة بما يتناسب مع تطور وتغير أوضاع وأنشطة البنك .
- ب- تأمين التواصل والتتنسيق بين الجهة التي تضع سياسة السيولة والجهات الأخرى التي يتتوفر لديها معلومات لها تأثير على وضع السيولة كمدراء إدارة الائتمان وإدارة المخاطر وغيرها من الجهات التنفيذية في البنك.

ج- وضع حدود دنيا لحجم السيولة الواجب توافرها خلال فترة زمنية محددة تتلاءم وحجم نشاط البنك والعمل على مراقبة ومتابعة هذا الحجم بشكل دوري ، على أن لا تقل عن الحد الأدنى التي يحددها البنك المركزي.

د- إجراء اختبار لوضع السيولة في ظل ظروف ضاغطة مفترضة (stress test) ووضع حدود لمخاطر السيولة طبقاً لنتائج هذا الاختبار .

هـ وضع نظام ضبط داخلي يعمل على التحقق من كفاية وسلامة السياسة الموضوعة للسيولة وحسن تنفيذها.

٤- على البنوك أن يكون لديها أنظمة معلومات تعمل على قياس ومراقبة ومتابعة مخاطر السيولة وأن تقوم بإعداد البيانات والتقارير الخاصة بهذه المخاطر بحيث يتم إرسالها في الوقت المناسب إلى كل من مجلس إدارة البنك وإلى الإدارة العامة وكذلك إلى المراجعين الداخليين وإلى الجهات المعنية الأخرى في البنك وإلى قطاع الرقابة على البنك في البنك المركزي . كما يجب أن تساعد هذه الأنظمة إلى احتساب السيولة بكافة العملات والسيولة المجمعة يوماً بيوم إضافة إلى احتساب السيولة على فترات زمنية مختلفة .



NO:.....

المركز الرئيسي
صنعاء**قطاع الرقابة على البنوك**التاريخ : ٢٠٠٩/١٠/٠١ م
الرقم :**ثانياً :- قياس وإدارة مخاطر السيولة**

١ - على كل بنك أن يعمل على وضع نظام لقياس احتياجاته التمويلية الصافية وإعداد إجراءات خاصة بمراقبة هذا النظام بصورة مستمرة . أن هذا الأمر يتطلب مايلي :

أ- حصر التدفقات النقدية الداخلة و التدفقات النقدية الخارجة المستحقة بما في ذلك الالتزامات النقدية التي تنتج عن البنود خارج الميزانية .

ب- تقدير الاحتياجات النقدية المستقبلية على الأمددين (الأمد القصير والأمد الطويل) والمصادر المحتملة لتلبية هذه الاحتياجات وذلك عن طريق التحليل بواسطة سلم الاستحقاقات يبين الفائض أو العجز في كل فترة زمنية إضافة إلى بيان الفائض أو العجز المتراكم في هذا السلم (الفجوة المتراكمة) وكما هو مبين في النموذج المرفق.

ج- وضع الخطط المناسبة لمواجهة العجز المتراكم الذي قد يظهر في أي فترة .

٢- على البنوك أن تأخذ بالاعتبار عند تحليلها للسيولة حالات افتراضية مختلفة من العوامل المؤثرة على وضع السيولة داخلية كانت أو خارجية وان تخطط لإدارة سيولتها في ظل ظروف غير اعتيادية أو طارئة .

٣- على البنوك أن تقوم بشكل مستمر بمراجعة الافتراضات التي قامت بها عند احتساب مخاطر السيولة وذلك للتتأكد من استمرار الظروف التي دعت إلى هذه الافتراضات وتناول هذه الافتراضات العناصر التالية :

٤- الأصول :

تحديد مدى سيولة الأصول على البنوك أن تقوم بتبويبها حسب قابليتها للتسهيل وذلك وفقاً للفئات التالية :

أ- أصول سريعة التسهيل كالنقدية والأرصدة لدى البنوك وأنون الخزينة والسنادات الحكومية .



قطاع الرقابة على البنوك

التاريخ : ٢٠٠٩/١٠/٠١
الرقم :

- بـ- أصول جاهزة للتسهيل كالأوراق المالية المتداولة في الأسواق الناشطة والقروض للبنوك .
- جـ- أصول أقل سيولة وتشمل محفظة القروض والسلفيات العاملة القابلة للتحصيل .
- وطبقاً للتبسيط السابق ، يتم تحديد الافتراضات المختلفة لاحتساب مخاطر السيولة وذلك بعد الأخذ بالاعتبار الأمور التالية :-
- أـ- ما هي نسبة الأصول ذات الاستحقاقات المحددة التي من الممكن للبنك أن يقوم بتدويرها وتتجديدها أو لديه الرغبة في ذلك ؟
- بـ- ما هو حجم طلبات التسهيلات الائتمانية التي من الممكن للبنك أن يوافق عليها ويقوم بمنحها مستقبلاً ؟
- جـ- ما هي الفرص المتاحة وما هي إمكانية بيع الأوراق المالية أو بيع بعض الأصول أو تسويتها ؟
- دـ- هل الأصول الجاهزة للتسهيل كالأوراق المالية في الأسواق الناشطة يمكن تسهيلها في جميع الظروف أم أنه يمكن بيعها وتسييلها فقط في ظل الظروف العادية ؟

٤- الخصوم :

- وتشمل الافتراضات الخاصة بالخصوم العوامل التالية :-
- أـ- ما هي مصادر الأموال كالودائع ذات الاستحقاقات والخصوم الأخرى المحتمل تدويرها وتمديد استحقاقها ؟
- بـ- ما هي التوقعات الخاصة ببعض أنواع الخصوم كالودائع تحت الطلب التي لا يوجد استحقاق تعادي لها وما هي مستويات احتمال السحبوات منها ؟
- جـ- ما هو مدى اعتماد البنك على الودائع الكبيرة (تركز الودائع) ؟
- دـ- ما هي نسبة عدد المودعين ذوي الشرائح الكبيرة إلى إجمالي عدد المودعين ؟
- هـ- ما هو معدل نمو الودائع الجديدة ؟
- وـ- ما هي درجة حساسية بعض أنواع الخصوم تجاه التغير في أسعار الفائدة ؟
- زـ- ما هي الأموال التي من الممكن استمرار بقائها في البنك وفي ظل أية ظروف يمكن أن تبقى ؟
- حـ- ما هي الأموال التي من المتوقع إن تسحب من المصارف إذا ما حصلت هناك أية أمور طارئة أو أزمات مصرافية أو غيرها ؟



طـ ما هي الفرص المتاحة أمام البنك للحصول على تسهيلات تمويلية وضمن أيـة ظروف ؟

٣- السنود خارج الميزانية:

بالإضافة إلى عناصر الأصول والخصوم المؤثرة على السيولة ، يتوجب على البنك أن يأخذ بالاعتبار الالتزامات الأخرى المحتملة الدفع ومعرفة تأثيرها على وضع السيولة لديه وهذا الأمر يتطلب افتراض بعض المسائل الهامة مثل :

أـ ماهي نسبة احتمال تنفيذ البنك لالتزاماته خارج الميزانية كخطابات الضمان والاعتمادات المستندية المصدر ؟

بـ- ما هو احتمال تنفيذ المشتقات المالية قبل استحقاقها إن وجدت .؟

ثالثاً: إدارة عمليات التحويل إلى السوق:

١- على كل بنك أن يقوم دوريا بمراجعة مدى قدرته على تأسيس علاقات مع الجهات المملوكة في السوق المصرفي ومدى قدرته على المحافظة على هذه العلاقات وتنوعها وتوزعها والعمل على التأكيد من مدى قدرته على تسيير أو بيع أصوله.

هذا الأمر يتطلب الابتعاد عن التركيز على مصادر التمويل على جهة محددة أو على نوع محدد من الأدوات المالية أو على منطقة جغرافية معينة وتكون هذه العلاقة مهمة وتشكل جزءاً مكملاً لعملية إدارة مخاطر السيولة.

داسما: خطط الطوارئ البديلة للتمويل

على كل بنك أن يعمل على تأمين خطط طوارئ بديلة وعلى وضع الاجراءات المناسبة لوضعهما موضع التنفيذ عند الضرورة لتمكن من مواجهة أزمات السيولة التي من الممكن أن يتعرض لها.



NO:.....

قطاع الرقابة على البنوك

التاريخ : ٢٠٠٩/١٠/٠١ م
الرقم :

تتطلب هذه الخطط والإجراءات وجود تنسيق تام بين كافة الإدارات والأقسام في البنك كما يتطلب وجود تدفقات مستمرة من المعلومات الحديثة إلى الإدارة العامة للبنك لمساعدتها على اتخاذ القرارات السريعة لمواجهة أزمات السيولة من بين هذه الخطط على سبيل المثال :

أ- السيولة المساندة وذلك باللجوء إلى استعمال خطوط الائتمان الممنوحة للبنك من البنوك المراسلة أو مؤسسات تمويلية مختلفة .

ب- تسديد الأصول بواسطة بيعها إلى جهات أخرى وهذا الأمر يتوقف على قدرة البنك على تسويق هذه الأصول وعلى القيمة السوقية لها وعلى توفر الجهات التي لها رغبة في شراء هذه الأصول .

خامساً - إدارة السيولة بالعملات الأجنبية

١- على كل بنك يتعامل بالعملات الأجنبية أن يكون لديه نظام محدد لقياس ومراقبة وضبط وضع السيولة بالعملات الأجنبية الرئيسية التي يتعامل بها بشكل رئيسي . فبالإضافة إلى ضرورة تقدير احتياجات السيولة الإجمالية على كل بنك أن يعمل أيضا على تحليل احتياجات السيولة بكل عمله أجنبية على حده وافتراض ظروف صعبه ومعرفة مدى أثر هذه الظروف على وضع السيولة بهذه العملة الأجنبية وذلك عن طريق إجراء اختبار الجهد stress test .

إن هذا الأمر يتطلب الأخذ بالاعتبار الحالات التالية :

أ- مدى اعتماد البنك على استعمال السيولة بالعملات الأجنبية لتوفير أصوله بالعملة المحلية ومدى قدرته على تلبية سداد التزاماته من هذه العملات عند الاستحقاق .

ب- مدى توفر المصادر بالعملات الأجنبية ومدى قدرة السوق على تلبية حاجات البنك من هذه العملات.

ج- مدى تأثير ربحية البنك في حالة الاضطرار إلى شراء عملات أجنبية من السوق بأسعار صرف مرتفعة لتلبية التزاماته بهذه العملات .

د- مدى تحسن أسعار الفائدة على العملة المحلية وتأثير هذا التحسن على هيكلية الودائع وتحول جزء من الودائع بالعملات الأجنبية إلى العملة المحلية



NO:.....

قطاع الرقابة على البنوك

التاريخ : ٢٠٠٩/١٠/١
الرقم :

هـ مدى قدرة المفترضين بالعملات الأجنبية على سداد التزاماتهم بهذه العملات .

٢- على كل بنك ان يقوم بمراجعة دورية لحدود العجز المتراكم للتدفقات النقدية التي يمكنه تحملها والتي تظهر في كل فترة زمنية وذلك لكل عمله أجنبية رئيسية يتعامل بها على حده ، كما عليه القيام بتقدير مدى تغير حجم هذا العجز في ظل افتراض ظروف صعبه وتعديل خططه واستراتيجياته طبقاً لذلك ووضع الخطط المناسبة لمواجهة هذا العجز .

سادساً- الضبط الداخلي لإدارة مخاطر السيولة .

١- على كل بنك أن يتتوفر لديه نظام ضبط داخلي كاف لإدارة مخاطر السيولة ، وان يعمل على مراجعة وتقييم هذا النظام بشكل دوري وذلك للتأكد من مدى ملائمة وفعاليته . .

إن هذا الأمر يتطلب ما يلى :

أ- وجود بيئة رقابية متينة لدى البنك .

ب- توفر إجراءات كافية لتحديد وتقييم مخاطر السيولة .

ج- وجود نشاطات رقابية شاملة بما في ذلك تحديد السياسات ووضع الإجراءات الخاصة بمخاطر السيولة .

د- الاعتماد على أنظمة معلومات وافية.

هـ القيام بمراجعة مستمرة لهذا النظام للتأكد من مدى التقيد والالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعة.

و- تحديد الصلاحيات والمسؤوليات .

ز- وضع حدود لمبالغ التعامل لكل عملية وكل نوع من العمليات على حده .



NO:.....

قطاع الرقابة على البنوك

التاريخ : ٢٠٠٩/١٠/٠١
الرقم :

ساقوا الاصلاح

على كل بنك أن يلتزم بنظام محدد يضمن وجود درجة إفصاح عالية مما يقتضي وجود بيانات ومعلومات دقيقة تتمتع بالشفافية الكافية التي تعكس وضع السيولة الحقيقية لديه بجميع العملات الرئيسية التي يتعامل بها.

عمل به من تاریخه.

والله الموفق

محمد سعد الروضى



وكيل المحافظ لقطاع الرقابة على البنوك

C-A) 1.11